

تحرك عاجل

نقايي إيراني عرضة للسجن ستة عشر عاماً

حُكِمَ على سجين الرأي إسماعيل عبيدي، الأمين العام "لنقابة المعلمين الإيرانيين"، بالسجن بتهم تتصل بأنشطته النقابية السلمية. وهو ينتظر تحديد موعد لنظر استئناف الحكم، وأعلن أنه سيضرب عن الطعام في يوم عيد العمال العالمي، 1 مايو/أيار، احتجاجاً على القمع الذي يتعرض له النقابيون.

فقد أُبلِغَ إسماعيل عبيدي في فبراير/شباط بأن "الفرع 15 للمحكمة الثورية" في طهران حكم عليه بالسجن ست سنوات بتهمتي "نشر دعاية مناهضة للنظام" و"التجمهر والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني". وترجع التهمتان إلى أنشطته النقابية، بما في ذلك مظاهرات قام بها المعلمون وأعضاء "نقابة المعلمين" أمام البرلمان الإيراني في مايو/أيار 2015 احتجاجاً على ضعف الأجور، وانخفاض ميزانية التعليم، وسجن المعلمين النقابيين. واستأنف إسماعيل عبيدي الحكم وينتظر تحديد موعد لنظر الاستئناف. وقد خالفت محاكمته المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، خصوصاً وأنه حُرِمَ من الاتصال بمحام من اختياره طوال مرحلة التحقيق ولم يُسَمَحَ لمحاميه بالحصول على نسخة من ملف القضية ودراسته قبل المحاكمة. وحسب معلومات منظمة العفو الدولية، يستند حرمان السلطات لإسماعيل عبيدي من حقه في الاتصال بمحام من اختياره إلى مادة في قانون الإجراءات الجنائية الإيراني الجديد الصادر عام 2015 تقيد الاستعانة بالمشورة القانونية خلال مرحلة التحقيق بالنسبة إلى الأشخاص المتهمين ببعض الجرائم، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالأمن الوطني. وبموجب هذه المادة لا يمكن لهؤلاء الأشخاص سوى اختيار محام من قائمة بالمحامين المعتمدين من جانب رئيس السلطة القضائية.

وكتب إسماعيل عبيدي في إبريل/نيسان رسالة مفتوحة، أفاد فيها بأنه يعتزم الإضراب عن الطعام يوم 1 مايو/أيار 2016، قائلاً: "وفقاً للأدلة المستخدمة في الحكم [عليّ]، يمكنكم القول إن أي جهود... لتحسين حياة المعلمين والعمال في إيران وأرزاقهم تُعْتَبَرُ أفعالاً مناهضة للأمن الوطني".

وكان إسماعيل عبيدي قد اعتُقلَ في 27 يونيو/حزيران 2015 وأودِعَ رهن الحبس الانفرادي في القسم 2 أ بسجن إيفين في طهران، وهو قسم يديره الحرس الثوري، وخضع للتحقيق لمدة 17 يوماً على الأقل، دون السماح له بالاتصال بأسرته أو بمحام. وقد يُسَجَنَ 16 عاماً على وجه الإجمال إذا أيدت المحكمة عقوبته الجديدة. ويرجع ذلك إلى حكم سابق بالسجن 10 سنوات مع وقف التنفيذ، كان قد صدر عقب إدانته عام 2011 بتهم ملفقة تتعلق بالأمن الوطني فيما يتصل بأنشطته النقابية السلمية.

يُرَجَى الكتابة فوراً بالإنجليزية، أو الفارسية، أو العربية، أو الفرنسية، أو الأسبانية، أو بلغتكم الأصلية:

- لدعوة السلطات الإيرانية إلى الإفراج عن إسماعيل عبيدي على الفور ودون قيد أو شرط، حيث أنه من سجناء الرأي ولم يُجْتَجَزَ إلا بسبب أنشطته النقابية السلمية، وضمان إلغاء إدانته والحكم عليه بالسجن؛
- وتذكيرها بأن إيران صدقت على "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" اللذين يلزمانها باحترام وحماية حق جميع الأفراد في تكوين النقابات والانضمام إليها لحماية مصالحهم.



يُرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 31 مايو/أيار 2016 إلى:

مكتب المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية

آية الله سيد علي خامنئي

طريقة المخاطبة: سماحتكم

رئيس السلطة القضائية

آية الله صادق لاريجاني

طريقة المخاطبة: سماحتكم

وإرسال نسخ إلى:

رئيس جمهورية إيران الإسلامية

حسن روحاني

وابعثوا بنسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين لإيران المعتمدين لدى بلدانكم والمدرجين أدناه. وإذا لم يكن في بلدكم سفارة لإيران، فيُرجى إرسال الخطاب

بالبريد الإلكتروني إلى البعثة الإيرانية الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، **to the United Nations, 622 Third**

، ويُرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية المدرجة أدناه: **Avenue, 34th Floor, New York, NY 10017, United States**

رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

ويُرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا أول تحديث للتحرك العاجل UA

171/15. للاستزادة من المعلومات انظر <https://www.amnesty.org/en/documents/mde13/2208/2015/en/>

تحرك عاجل

نقابي إيراني عرضة للسجن ستة عشر عاماً

معلومات إضافية

كتب إسماعيل عبيدي وزميله النشط النقابي جعفر عظيم زاده رسالة مفتوحة في إبريل/نيسان 2016 أفادا فيها باعترامهما الإضراب عن الطعام في يوم عيد العمال العالمي، 1 مايو/أيار، احتجاجاً على رد السلطات بطريقة قمعية على احتجاجات المعلمين والنقائيين. وطالب الرجلان بأن تُسقط السلطات تهمة "التجمهر والتآمر لارتكاب جرائم ضد الأمن الوطني" وغيرها من التهم المتعلقة بالأمن الوطني في قضيتيهما. وقالوا في رسالتيهما المفتوحة: "وفقاً للأدلة المستخدمة في الحكم علينا، يمكننا القول إن أي جهود... لتحسين حياة المعلمين والعمال في إيران وأرزاقهم تُعتبر أفعالاً مناهضة للأمن الوطني".

وقد قبضَ على إسماعيل عبيدي في 27 يونيو/حزيران 2015 بعد أن ذهب إلى مكتب الادعاء العام في سجن إيفين للاستفسار بشأن حظر السفر المفروض عليه. وكان قد مُنِع من السفر إلى أرمينيا للتقدم بطلب تأشيرة دخول إلى كندا لحضور "المؤتمر العالمي السابع لاتحاد المعلمين الدولي" في يوليو/تموز 2015. وقبل القبض على إسماعيل عبيدي استدعاه مسؤولو المخابرات عدة مرات لاستجوابه ومارسوا ضغوطاً عليه كي يستقيل من منصب الأمين العام "لنقابة المعلمين الإيرانيين" ويلغي مظاهرات مزعومة في شتى أنحاء البلاد ساعدت النقابة، وهي كيان مُنشأ وفقاً للقانون في إيران، في تنظيمها. وخلال جلسات الاستجواب، حذره مسؤولو المخابرات كذلك من التعامل مع نقابات المعلمين الدولية، بما في ذلك "اتحاد المعلمين الدولي"، وقالوا إن مشاركته في اجتماعاتها الدولية "خطأ أحمق".

وفي 3 مايو/أيار 2015، وهو اليوم التالي لليوم الوطني للمعلمين الإيرانيين، ويسبق اليوم المقرر لتنظيم احتجاج في شتى أنحاء البلاد بأربعة أيام، استدعى مسؤولو المخابرات إسماعيل عبيدي وهددوه، قائلين إن حكماً بالسجن عشر سنوات مع وقف التنفيذ صدر عام 2011 سيُنْفَذُ على الفور، ما لم يعلن في بيان رسمي على فيسبوك استقالته من منصبه في "نقابة المعلمين الإيرانيين" وعدم مشاركته في أي مظاهرات مقبلة. وأصدر إسماعيل عبيدي البيان تحت الضغوط، لكن "نقابة المعلمين الإيرانيين" لم تقبل استقالته. ومضى الاحتجاج فُدماً كما هو مخطط له، وتجمع آلاف المعلمين أمام مبنى البرلمان في طهران وأمام مكاتب وزارة التعليم في مدن مختلفة.

وقال المرشد الإيراني الأعلى، آية الله سيد علي خامنئي، خلال اجتماع مع وزير التعليم وعدد من المعلمين في 6 مايو/أيار 2015: "المعلمون أناس أتقياء يتسمون بالنبل والذكاء ويحذرون المؤامرات [التي يدبرها] الأعداء والحاقدون على المؤسسة الإسلامية الذين يعتزمو اختلاق شعارات فغوية وسياسية تحرض على الفتنة بذريعة أرزاق المعلمين وإثارة القلاقل للمؤسسة [الإسلامية]".

وفي 22 يوليو/تموز 2015، حاول آلاف المعلمين التجمع أمام البرلمان للاحتجاج على المضايقات والانتهاكات التي يتعرض لها المعلمون النقائبيون والمطالبة بالإفراج عن إسماعيل عبيدي. غير أن قوات الأمن المرابطة حول البرلمان من الصباح الباكر فضت التجمع وألقت القبض على عشرات المعلمين المحتجين، بيد أنهم أُفْرِجَ عنهم في وقت لاحق، حسبما أفادت وزارة التعليم الإيرانية في بيان يوم 27 يوليو/تموز 2015. ويقضي ثلاثة معلمين آخرين على الأقل في إيران عقوبات في السجن فيما يتصل بأنشطتهم النقابية المشروعة، ومن بينهم علي أكبر باغاني، وعلي رضا هاشمي، ورسول بوداغي.

وتنص المادة 22 (1) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" على أن "لكل فرد الحق في حرية المشاركة مع الآخرين، بما في ذلك تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه." كما تكفل المادة 8 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية" كلاً من "حق كل فرد بتشكيل النقابات والانضمام إلى ما يختار منها" و"حق النقابات في العمل بجزية دون أن تخضع لأي قيود سوى ما يُنص عليه في القانون مما يكون ضرورياً في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن الوطني، أو النظام العام، أو من أجل حماية حقوق الآخرين وحررياتهم."

الاسم: إسماعيل عبيدي

الجنس: ذكر

معلومات إضافية للتحرك العاجل: UA 171/15 رقم الوثيقة: MDE 13/3843/2016 بتاريخ: 19 إبريل/نيسان 2016